المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الموارد البشرية

محضر اجتماع

مع ممثلي موظفي العدل

النقابة الديمقراطية للعدل

العضو بالفيدرالية الديمقراطية للشغل

في إطار مواصلة الحوار القطاعي بين وزارة العدل وممثلي النقابة الديمقراطية للعدل العضو بالفيدرالية الديمقراطية للشغل، انعقد بتاريخ 20-01-2009 اجتماع بمقر هذه الوزارة حضره عن جانب الإدارة كل من السادة :

- الكاتب العام للوزارة.
- رئيس ديوان السيد وزير العدل.
- مدير الموارد البشرية.
- مدير الميزانية والمراقبة.

وعن جانب النقابة المذكورة أعلاه السادة :

- الكاتب العام للنقابة.
- عضوين من المكتب الوطني.

وقد تمحورت أشغال هذا الاجتماع حول ثلاثة نقاط أساسية :

- ✓ تعويضات الحساب الخاص.
- ✓ النظام الأساسي.
- ✓ تسهيل ولوج بعض المهن القانونية والقضائية.

1- تعويضات الحساب الخاص :

افتتح الاجتماع السيد الكاتب العام للوزارة مرحبا بالجميع ومذكرا بأهمية ملف تعويضات الحساب الخاص وبالمراحل التي قطعتها الوزارة للإسراع بصرف هذه التعويضات والصعوبات التي تواجهها، مؤكدا على أن التأخير لا يعود إلى وزارة العدل بل يرجع بشكل كبير إلى مصالح وزارة المالية خاصة الخزنة الجهويين، وأن الوزارة حريصة على صرفها خلال شهر فبراير، وأن هناك تظافر جهود الجميع من أجل ذلك، وستتم مواكبة المهام الموكولة إلى السادة المديرين الفرعيين من طرف فريق عمل متخصص لهذه الغاية.

تدخل بعد ذلك السيد رئيس ديوان السيد الوزير مذكرا بالمجهودات المبذولة في الصدد.

وتدخل السيد مدير الميزانية والمراقبة مشيرا إلى ضرورة الاهتمام بالملف المتعلق بمداخيل الحساب الخاص والتعبئة من أجل الرفع من المداخيل وتشكيل لجنة لهذا الغرض.

2- النظام الأساسي :

تدخل السيد الكاتب العام للنقابة مؤكدا أنه سبق للسيد الوزير أن التزم بمراجعة النظام الأساسي بجعله محفزا تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وبصرف التعويضات خلال شهر فبراير و عقب السيد الكاتب العام للوزارة أن التزام السيد الوزير هي أوامر للإدارة المركزية وأن الجميع مسؤول أمامه عن ما أسند إليه في حدود اختصاصه.

مقترحا تشكيل لجنة عبر ثلاث مراحل يكون هدفها إدخال تعديلات على النظام الأساسي مع وضع تصورين لذلك :

التصور الأول : يتعين فيه اجتناب كل ما يمكن أن يلقى اعتراض من طرف وزارتي الاقتصاد والمالية وتحديث القطاعات العامة.

التصور الثاني : تضمين جميع المقترحات المقدمة من طرف الوزارة والنقابة والمتوافق والتي من الممكن أن تكون محط معارضة من طرف الوزارتين السالفتي الذكر، في هذه الحالة وعند تعذر قبولها يحتكم إلى السيد الوزير الأول وعند التعذر وأحقيتنا في المقترحات يمكن إدراجها ضمن ملف مشروع إصلاح القضاء.

بعد ذلك تناول الكلمة السيد رئيس ديوان السيد الوزير وحبذ فكرة تشكيل هذه اللجنة المكونة من السيدين مدير الموارد البشرية ومدير الميزانية والمراقبة للعمل إلى جانب النقابتين الفاعلتين في القطاع ووادية موظفي العدل، على أن تقدم هذه اللجنة مقترحاتها للسيد الكاتب العام للوزارة خلال شهر.

وطالب السيد الكاتب العام للوزارة من النقابة التعبئة الشاملة من أجل إعادة الاعتبار للجهاز القضائي، وأن يكون هناك اعتزاز بالانتماء إلى هذا الجهاز، والتفكير في إعداد مدونة خاصة بقيم كتابة الضبط على غرار مدونة القيم القضائية التي سيحتفى بها من طرف الوادية الحسنية للقضاة.

3- تسهيل الولوج لبعض المهن القانونية والقضائية.

- تدخل السيد الكاتب العام للنقابة مؤكدا على تمكين موظفي كتابة الضبط من ولوج بعض المهن القانونية والقضائية كالقضاء العادي والتوثيق والعدول ...

- أكد السيد الكاتب العام في معرض رده على مسألة ولوج القضاء العادي، أن ولوج القضاء الإداري هي مرحلة أولى ومنصوص عليها قانونا وليس هناك مانع من إمكانية دراسة ولوج القضاء العادي في مرحلة مقبلة، وليس هناك أي اعتراض على ولوج بعض المهن الحرة القضائية كالعدول والمفوضين القضائيين، ويتيعن فتح ورش لبحث الإمكانيات التي يمكن أن تخول للسادة موظفي كتابة الضبط لولوج هذه المهن.

- أمـــا بخـــصوص الإلحـــاق بإحدى القنصليات أو السفارات المغربية بالخارج لممارســـة مهـــام التوثيق، أكد السيد مدير الموارد البشرية أن هناك مساعي من أجل أن يتولى هذه المهمة موظفي كتابة الضبط.

- وبخـــصوص الـــوقفات والـــبلاغات والاحتجاجات المحلية تم الاتفاق مستقبلا أن يتكلف المكتب الوطني بإخبار الوزارة بها وليس المكاتب المحلية.

وفـــي الأخيـــر تـــم طرح بعض الوضعيات الخاصة والحالات الفردية (كبناية المحكمة الابتدائية بالخميسات ..).

الاتفاقـــــات :

- مـــراجعة القانـــون الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط مع تشكيل لجنة لهذا الغرض.
- حرص الوزارة على صرف تعويضات الحساب الخاص خلال شهر فبراير.
- جعل الامتحانات والاختبارات الشفوية جهويا.
- تسهيل ولوج بعض المهن القانونية والقضائية.

هذا وقد تم التأكيد على تشبث الطرفين بالحوار كمنهجية فعالة تتيح التغلب على مخـــتلف المـــشاكل في أفق تحسين أوضاع العاملين بالقطاع ماديا ومعنويا في سياق مشروع إصلاح منظومة القضاء ببلادنا.

حرر هذا المحضر في نفس اليوم والشهر والسنة أعلاه، ووقع عليه كل من :

السيد الكاتب العام للوزارة

الكاتب العام
محمد ليديدي

السيد الكاتب العام للنقابة الديمقراطية للعدل

العضو بالفيدرالية الديمقراطية للشغل
عبد الصادق السعيدي